

حين يتخلى الابريص المدعي فانه مقهور بطلب الاقرار اليه  
 بخلاف المدعي وان استعمل الخصم في ائتمار الجواب لغير امر  
 الي اخر المجلس ان سا القاضي وقيل ان سا المدعي والاول هو  
 ما جرى عليه ابن المقري وهو الظاهر لان المدعي لا يتقدم  
 باخر المجلس ومن طولب بجريته فادعا سقطا كالسلام قبل  
 تمام الحول فادعت دعواه الظاهر كان كان فانبأ حضر  
 وادعا ذلك وحلف فذالك وان لم يوافق الظاهر بان كان  
 عندنا ظاهر ثم ادعى ذلك او واقعه وكل طولب بها وليس  
 ذلك فعننا بالثبوت بل لانها وجبت ولم يات بدافع او زكاة  
 فادعى المسقط كدفعا لساع اخر لم يطالب بها وان نكل  
 عن اليه لانها مستحقة ولو ادعى ولي صبي او جونا حقا  
 له على شخص فانكر ونكل لم يجعل الولي وان ادعى ثبوت  
 بسبب مباشرة بل ينظر كماله لان اثبات الحق لغير الحاق  
 بعينه وان ادعى ابي الخصم ان ادعى كل منهما شيئا  
 ابي عينا وهي في يد احدهما ولا بينة لواحد منها فالقول  
 مع قول صاحب اليد بيمينه انما ملكه اذ اليد من الاسباب  
 المرجحة وان كان المدعي به وهو العاين في يدهما ولا بينة له



تخالفا

**تخالفا** على النبي فقط على النص **وجعل ذلك بينهما نصفين**  
 لتقصانه صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاكم على شرط الشيخين  
 ولو اقام كل من المدعين بينة بما ادعاه وهو بيد فالت  
 سقطت لتناقض موجبه فيجوز للائتمار بما وان اقرب له  
 لاحدهما عمل بمقتضى اقراره او بيدها او لبيده اهد فهو  
 لهما اذ ليس احدهما باولي به من الاخر او بيده اهد هو وسي  
 الذي اخل رجحت بينة وان تاخر تاريخها او كانت شاهدا ومينا  
 وبينة الخارج شاهدين او لم يتبين سبب الملك من سائر غيره  
 ترجيحاً للبينتة هذا اذا اقامها بعد بينة الخارج ولو قبل  
 بعد يدها لانها انما تسبق بعدها لان الاصل في حياثه اليه فلا  
 يبعد عنها ما دامت كافية ولو انزلت يده ببينة او اسندت  
 بينة الملك الي ما قبل انزال يده واعتمدت ببينة مثلاً  
 فانها ترجح لان يده انما انزلت لعدم الحجته وقد ظهرت للمن لو  
 قال الخارج هو ملكي اشترت يده منك فعاد الداخل بل هو  
 ملكي وقاما بينتت بما قاله مرجح الخارج لزيادة علم بينة  
 ما ذكر فلما انزلت يده باقراره لم تسبق دعواه به بغيره كرا فقال  
 لانه مواخذ باقراره نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن اقراراً